دور مصرف التنمية (المصرف الصناعي الليبي) في تمويل القطاع الصناعي الليبي خلال الفترة (2009 - 2015)

■ د. حاتم عبدالرزاق النعاس
●قسم التمويل والمصارف - بجامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

■ أ.عادل عامر الصادق علي
● - قسم التمويل والمصارف جامعة طرابلس- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة الدراسة:

تعد الصناعة من القطاعات المهمة في كل دول العالم وحتى يتمكن القطاع الصناعي من تحقيق الاهداف المرجوة منه لابد من البحث على حلول مناسبة فاعلة لمعالجة المشكلة التمويلية، فالتمويل في ليبيا يتسم بسمات متنوعة نابعة من توفر النفط الخام على نحو يفرض معه ضرورة اعتبار الجهاز المصرفي مصدرا أساسيا من مصادر التمويل الصناعي من خلال القروض والتسهيلات الائتمانية التي يقدمها، فالتمويل هو شريان الحياة للأعمال وعدم توفره بالقدر المناسب يعتبر عائقا للنمو ويؤدي ألى أثار سلبية على الانتاج والاستخدام، وتكمن خطورة التمويل بالنسبة لأي مؤسسة أو مشروع في أن فقدان رأس المال من شأنه أن يحكم على المؤسسة أو المشروع بالفشل، فمشكلة التمويل والحصول على موارد مالية هي المشكلة الاولى التي تواجه اغلب المشروعات والوحدات الانتاجية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الصناعي في ليبيا ودور مصرف التنمية في تطويره، من خلال تحقيق الاهداف التالية:

1. التعرف على حجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية لقطاع الصناعة.
2. التعرف على أهم الانشطة الصناعية التي يقوم المصرف بتمويلها.

أهمية الدراسة:

يعتبر القطاع الصناعي مهم بالنسبة للدولة الليبية فهو من أهم ركائز النشاط الاقتصادي ولهذا تم إنشاء مصرف التنمية كمصرف متخصص في تمويل القطاع الصناعي في ليبيا، ويمكن توضيح أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. إن وجود مشاريع صناعية يحتاج إلى مؤسسة متخصصة في تمويل هذه المشاريع والذي يلعب هذا الدور هو مصر التنمية.
2. يعتبر القطاع الصناعي مكمل لمورد النفط، فكل الدول النفطية تولي القطاع الصناعي اهتمام كبير باعتباره أحد البدائل لمصادر الدخل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما مدى كفاية القروض الممنوحة من قبل مصرف التنمية في تمويل قطاع الصناعة.
2. ما هي أهم الانشطة الصناعية التي يقوم المصرف بتمويلها.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وترتيب البيانات كما تم الاعتماد على المنهج الكمي في تحليل المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع.

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيتين التاليتين:

1. إن القروض الممنوحة من مصرف التنمية كافية لتمويل القطاع الصناعي.
2. إن القروض الممنوحة من مصرف التنمية موجهة لتمويل نشاط صناعي محدد فقط.

الدراسات السابقة:

1. دراسة، مقابلة (1995): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء بنك الانماء الصناعي ومعرفة إلى أي مدى إستطاع البنك تحقيق أهدافه، وكذلك تحليل أثر

القروض والائتمان الممنوح من البنك على إنتاجية القطاع الصناعي والسياحي مقاسه بمقدار التأثير على القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع من كل دينار منفق في شكل أئتمان، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن بنك الانماء الصناعي ينتهج سياسة الاقراض أكثر من الاستثمار في المشروعات الصناعية إذ بلغ عدد القروض الممنوحة للقطاع الصناعي والسياحي من بنك الانماء الصناعي (2162)قرضا بقيمة (241.6)مليون دينار منذ تأسيس البنك وحتى سنة 1994م، كما توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصناعية كان لها نصيب الاسد من قروض البنك حيث شكلت 90 ٪ من قيمة قروض البنك خلال الفترة (1965-1994) والباقي أي 10 ٪ للمشاريع السياحية.

2. دراسة، انقيطة (2005): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مصرف التنمية في تقديم القروض اللازمة لتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية سواء أكانت في شكل مشروعات جديدة أو توسعات أو تحديثات أو أعمال مساعدة لها وذلك ضمن استراتيجية وأهداف خطة التحول، وإظهار الاسباب الكامنة وراء عجز مصرف التنمية عن اقتناص الفرص الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ضعف إدارة المصارف المتخصصة حيث لا يوجد إلا عدد قليل من موظفي هذه المصارف لهم إلمام جيد في تقييم وتحليل المشروعات من ناحية اقتصادية ومالية ومحاسبية وفي وضع الموازنات والخطط اللازمة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين وتطوير الكادر الوظيفي للمصرف وذلك من خلال التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي من أجل التغلب على الصعوبات والمشاكل التي تعترض المصرف.

3. دراسة، العاني (2000): هدف الباحث إلى دراسة مستقبل الصناعة التحويلية في الوطن العربي من حيث أهميتها النسبية في الناتج المحلي ودور القطاع الخاص في تمويلها، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (11 ٪) مع تباين بسيط بين الدول العربية وكذلك تفاوت دور القطاع الخاص في المساهمة في الصناعات التحويلية من دولة لأخرى وإن انخفاض حجم الاستثمار الصناعي وضعف القوة الشرائية للأفراد يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الصناعات التحويلية في الوطن العربي، وقد اقترح

الباحث عدة توصيات مثل زيادة رأس المال المستخدم في تمويل الصناعة التحويلية سواء من القطاع العام أو الخاص وتشجيع التمويل الاجنبي بالطرق المناسبة والتركيز على الصناعات الالكترونية التي تمثل مستقبل التجارة العالمية.

الإطار النظري:

أولا: الصناعة وأهميتها:

إن الصناعة تعني تحول (Transformation) أي تحويل المواد الخام إلى أدوات أو سلع أو أجهزة أو الات بهدف استخدامها والانتفاع بها، فمادة الخشب مثلا هي واحدة من المواد الخام، وبغية الاستفادة منها في مختلف المجالات يجب تصنيعها لتكون صالحة لبناء السفن وصنع الابواب والنوافذ ومختلف أنواع الاثاث وما إلى ذلك من استعمالات لا حصر لها، والشيء ذاته ينطبق على العديد من المواد الخام الاخرى مثل الحديد والنحاس والقمح والحليب والقطن والصوف والجلود والبترول وغير ذلك (محمد، 2001، ص24).

الصناعة هي عملية إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى تختلف عنها، فإن كان النشاط الصناعي يقوم على أساس استخراج المواد الاولية من باطن الارض فإنه يسمى صناعة إستخراجية، بينما يسمى النشاط الذي يعمل على تغيير المواد الاولية إلى أشكال أخرى في المصانع إلى منتجات نهائية فيطلق عليها صناعة تحويلية (إبراهيم، واخرون، 1989، ص2).

ويمكن توضيح هيكل قطاع الصناعة التحويلية من خلال توضيح قطاعاته الرئيسية التالية (المصري، 1997، ص56):

1. الصناعات الاستهلاكية: وهي تضم صناعة السلع الاستهلاكية المستخدمة لأغراض الاستهلاك المباشر مثل قطاع الصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية المعمرة وشبه المعمرة وسريعة العطب كالتبغ والمنسوجات والملابس والصناعات الجلدية والمنتجات الخشبية ما عدا الأثاث.
2. الصناعات الوسيطة: وهي تشمل صناعة السلع الوسيطة التي تستخدم منتجاتها كمدخلات في قطاعات صناعية مختلفة تساعد في إنتاج سلع إستهلاكية أو تستخدم

كمستلزمات في إنتاج صناعات أخرى مثل الطاقة والتعدين والمطاط والاخشاب.

3. الصناعات الانتاجية: وهي تضم صناعة السلع الانتاجية التي تنتج السلع المساعدة أو التي تدخل في إنتاج سلع أخرى بحيث تزيد من الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، مثل صناعة الالات والمعدات والمكائن والاجهزة الكهربائية ومعدات النقل ومعدات مهنية وعلمية.

فالصناعة بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص مهمة لكل دول العام وخاصة تلك الدول التي تسعى لاستحداث مصادر جديدة للدخل، ويمكن أن نلخص أهمية الصناعات التحويلية في النقاط التالية (مرسي، 1992، ص98):

1. المساهمة في إنتاج سلع محلية وبالتالي خفض الاستيراد للسلع المنتجة محليا مما يساعد في إستقرار حصيلة الدولة من العملة الاجنبية.
2. زيادة الدخل القومي للدولة وذلك بواسطة إقامة صناعات يتم تأسيسها على أسس إقتصادية صرفة، بخلاف المشروعات الاقتصادية التي تقام على أسس غير إقتصادية ولها طابع سياسي أو إجتماعي، وإستخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية متدنية، مما قد ينشأ عنها تنمية إقتصادية أقل لكل وحدة نقدية مستثمرة، وبالتالي زيادة أقل في الدخل القومي.
3. تشغيل العاطلين عن العمل وهو هدف تسعى اليه كل الدول لخفض نسب البطالة.
4. تعتبر وسيلة لتحسين الاستقرار في احتياطيات النقد الاجنبي والدخل القومي عن طريق تنويع الصادرات بدل الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، حيث أن الاسواق العالمية تشهد منافسة كبيرة لهذه السلع وتكون الاسعار في حالة هبوط وارتفاع بسبب تقلبات الطلب والعرض وتذبذب الاسعار من عام إلى أخر إذا كانت هذه السلع منتجات زراعية وبالتالي تتفاوت حجم الصادرات، وهذا ينعكس على ما تحصل عليه الدول من العملات الاجنبية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الدخل القومي.
5. تعمل الصناعات التحويلية على إستغلال المواد الاولية المتوفرة في الدولة الاستغلال الامثل وتحويلها إلى سلع إنتاجية.

وبحسب التصنيف القياسي الدولي للنشاطات الاقتصادية فإن القطاعات الفرعية التي تندرج تحت قطاع الصناعات التحويلية هي: (درويش، 1996، ص10-11)

1. الصناعات الغذائية.
2. الصناعات النسيجية والجلدية.
3. صناعة الاثاث والاوراق.
4. الصناعات الكيمياوية.
5. صناعة الاسمنت ومواد البناء.
6. الصناعات المعدنية.
7. الصناعات الهندسية والكهربائية.

ثانيا: التمويل وأهميته:

التمويل هو شريان الحياة للأعمال وعدم توفره بالقدر المناسب يعتبر عائقا للنمو ويؤدي إلى أثار سلبية على الانتاج والاستخدام، وتكمن خطورة التمويل بالنسبة لأي مشروع في أن فقدان عنصر رأس المال من شأنه أن يحكم على المشروع بالفشل، ولقد بدأ علم التمويل ينتشر بشكل كبير في بداية القرن الماضي وقد كان التركيز في الواقع على كيفية الحصول على الاموال، ومع التقدم الذي حدث في العشرينات إحتاجت المشروعات إلى أموال كبيرة لتسيير أعمالها، وكان التركيز في تلك الفقرة على تمويل المنشآت وظهر اهتمام كبير بالتمويل الخارجي نظرا لأهميته على عكس التمويل الداخلي (الهواري، 1983، ص6).

هذا وقد ظهرت العديد من التعريفات الخاصة بالتمويل تختلف باختلاف الفترة التي تم فيها صياغته ويمكن أن نعرف التمويل بأنه توفير الاموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك (عجام، 2001، ص31). فكل المشاريع عند اتخاذ القرار التمويلي تهتم بدراسة ما يمكن أن يترتب عن ذلك القرار من تأثير على نفوذ الملاك للمشروع، وكذلك للتمويل أهميته بالنسبة للفرد والاسرة والمؤسسة والدولة لأن عمليات التمويل ترتبط بشكل دقيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الاشخاص والشركات

والدول فهو يعالج مشكلة نقص المدخرات والايفاء بالالتزامات، ولذلك إزداد الاهتمام بالتمويل على جميع المستويات وذلك لمواكبة التعاون والتطور الذي يسود دول العالم. كما أن التمويل مرتبط ببناء المشروعات الاقتصادية التي تقوم عليها القاعدة الانتاجية للتنمية، فمهما كانت الاستراتيجية المتبعة في التنمية لا بد لها من توفر التمويل الكافي وفي الوقت المناسب حتى يكتب لها النجاح(عبود أخرون، 1997، ص44).

ثالثا: المصارف المتخصصة في تمويل الصناعة:

يجدر بنا هنا الاشارة إلى المصدر الاساسي للتمويل وهو البنوك، وبما أننا نبحث في موضوع التمويل الصناعي فيجب أن نخصص جزء للمصارف المتخصصة في القطاع الصناعي، حيث أن المصارف المتخصصة تلعب دورا بارزا في تلبية احتياجات الاقتصاد القومي والمساهمة في دفع عجلة التنمية بما تقدمه من تمويل لمختلف المشاريع، ومن بين هذه المصارف هي مصارف التنمية الصناعية حيث يقوم المصرف الصناعي بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصناعية، وتنميتها على إختلاف أحجامها(الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) وكذلك المشاركة في رؤوس اموال بعض المشروعات الصناعية المختلفة(الالفي، 1997، ص33-34).

وحتى تتمكن المصارف الصناعية من إدارة شؤونها المالية، وتعظيم مواردها، فإنها يجب أن تتواجد في سوق رأس المال إن وجد، وذلك للحصول على موارد طويلة الاجل، ولذا نجد أن موارد المصارف الصناعية، تتمثل في حقوق الملكية من رأس المال، والاحتياطيات والمبالغ المقترضة من البنك المركزي، وودائع وقروض من مؤسسات دولية، وغالبا ما يتدخل البنك المركزي، أو القانون النافذ في تحديد القروض التي يستطيع المصرف الصناعي منحها للمستفيدين من الصناعيين، وعلى العموم فهي تعمل على تحقيق الاهداف التالية:(الارباح، 1996، ص121)

1. توسيع القاعدة الصناعية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، أي دعم قطاع الصناعة.
2. تشجيع المدخرات وتحويلها إلى قنوات الاستثمار عن طريق تمويل المشروعات العامة والخاصة.

3. توفير الخبرات التقنية واستيراد المعارف الفنية ومد المشروعات التي يمولها المصرف بالتكنولوجيا الحديثة.

4. البحث عن الفرص الاستثمارية وتعريف المستثمرين بها، مع خلق وتنمية القدرات والدوافع الفردية والجماعية للتصنيع والتوسع والاختراعات.

5. تنمية الصادرات وخلق صناعات بديلة.

6. دعم المشاريع الصناعية الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لها.

رابعا: مصرف التنمية الليبي:

1. نشأته: في أواخر الخمسينات وبداية الستينات أي قبل إكتشاف النفط وتصديره لم تكن هناك مؤسسة مالية متخصصة بألاقراض الصناعي لدفع عملية التنمية الصناعية إلى الامام. وفي عام 1963 بموجب القانون رقم 3 تم إنشاء مؤسسة التنمية الصناعية بهدف تنمية الصناعة في ليبيا للقطاعين العام والخاص، وذلك بتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة وتقديم المشورة الفنية لمختلف الانشطة الصناعية (الارباح، 1985، ص249).

وفي عام 1965 حل المصرف العقاري الصناعي محل مؤسسة التنمية الصناعية، حيث كان الهدف من إنشائه تقديم القروض للقطاع السكاني إلى جانب الاقراض الصناعي، ومقره الرئيسي مدينة بنغازي، وبدأ المصرف أعماله في 1966 ولقد خصص له رأس مال قدره 10 مليون دينار ليبي مقسمة بالتساوي على كل من الصناعة والاسكان بالتساوي، وفي عام 1969 تم زيادة رأس مال المصرف العقاري الصناعي ليصل إلى 45 مليون دينار ليبي أي بزيادة قدرها 35 مليون دينار ليبي.

وفي عام 1981 تم إنشاء مصرف التنمية بموجب القانون رقم 8 وذلك بهدف الاسهام في التنمية ودعم مختلف الانشطة الاقتصادية والنشاط الصناعي على وجه الخصوص وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات المختلفة للأنشطة الفردية والتشاركيات والمشروعات العامة بهدف تنويع مصادر الدخل. وحدد رأس مال المصرف بمبلغ 100 مليون دينار ليبي أي بزيادة قدرها 55 مليون

دينار ليبي. ووزع رأس ماله على 10 ألاف سهم قيمة كل سهم منها 10 ألاف دينار ليبي مملوكة كلها للدولة، ويجوز زيادة رأس المال بقرار من رئاسة الوزراء بناء على إقتراح الجمعية العمومية للمصرف(مادة رقم 11 من قانون رقم 8 بإنشاء مصرف التنمية).

2. موارده: تتكون موارد مصرف التنمية من العناصر التالية:

أ. رأس المال والاحتياطيات.

ب. الاقتراض.

ج. ما يخصص في ميزانيات التحول لغرض الاقتراض.

د. نسبة تحدد سنويا بقرار من رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة) من حصيلة ما يؤول للمجتمع من عوائد نشاطات الشركات والمنشأت في القطاعات والمشروعات الانتاجية.

ويبين النظام الاساسي للمصرف كيفية معالجة كل مورد على حدة، وكذلك الشروط والضوابط التي يتم على مقتضاها الاقتراض، وكيفية التصرف في الأرباح والاحتياطيات (مادة رقم 12 من قانون رقم 8 بإنشاء مصرف التنمية).

الاطار العملي:

تم في هذا الجانب تحليل البيانات المتعلقة بمصرف التنمية من خلال إختبار الفرضيتان التي تم إعتمادها في هذا الورقة البحثية للوصول إلى النتائج المتعلقة بهاتين الفرضيتين.

الفرضية الاولى: إن القروض الممنوحة من مصرف التنمية كافية لتمويل القطاع الصناعي.

ومن خلال مراجعة حجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية إلى القطاع الصناعي ومقارنتها بإجمالي القروض التي حصل عليها القطاع الصناعي خلال الفترة من 2009-2015 يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) القروض الممنوحة من مصرف التنمية والمصارف التجارية للانشطة

الاقتصادية خلال فترة الدراسة (2009-2015) ملايين الدنانير

السنة	(1) قروض مصرف التنمية	(2) قروض المصارف التجارية للانشطة الاقتصادية	(3)إجمالي القروض المقدمة للأنشطة الاقتصادية	نسبة (1) إلى (2)	نسبة (1) إلى (3)
2009	86.8	7341.8	7428.6	٪ 1.18	٪ 1.17
2010	89.5	8086.8	8176.3	٪ 1.11	٪ 1.09
2011	121.1	8294.7	8415.8	٪ 1.46	٪ 1.44
2012	51.4	9660.2	9711.6	٪ 0.53	٪ 0.53
2013	25.4	10225.2	10250.6	٪ 0.25	٪ 0.24
2014	28.3	11663.3	11691.6	٪ 0.24	٪ 0.24
2015	2.7	12466.4	12469.1	٪ 0.02	٪ 0.02
الاجمالى	405.2	67738.4	68143.6	٪ 0.60	٪ 0.59

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي المجلد 55-56-57 ، 2014-2016-2017 .

- النسب المئوية احتسبت من قبل الباحثان

بالاطلاع على الجدول السابق نجد أن نسبة القروض التي قدمها مصرف التنمية للقطاع الصناعي إلى إجمالي القروض التي حصل عليها هذا القطاع تراوحت بين 0.25 ٪ في سنة 2013 إلى 1.44 ٪ في 2011 بمتوسط قدره 0.85 ٪ للفترة 2009-2013 وهذا يدل على إنخفاض حجم القروض المقدمة من مصرف التنمية إلى إجمالي إحتياجات قطاع الصناعة من قروض يحصل عليها من المصارف التجارية، وتجدر الاشارة هنا إلى أن قيمة القروض المقدمة من مصرف التنمية انخفضت في السنوات الاخيرة في حين إتجهت قيمة القروض المقدمة من المصارف التجارية نحو الارتفاع مما أدى إلى إنخفاض الاهمية النسبية للقروض المقدمة من مصرف التنمية إلى إجمالي القروض التي حصل عليها قطاع الصناعة من المصارف التجارية. وعليه فإن القروض الممنوحة من مصرف التنمية غير كافية لتمويل قطاع الصناعة لانها في تناقص خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثانية: إن القروض الممنوحة من مصرف التنمية موجهة لتمويل نشاط صناعي محدد فقط.

يتضح ذلك من خلال الاطلاع على هيكل القروض التي قدمها مصرف التنمية للقطاع الصناعي خلال الفترة 2009-2015 يتضح في الجدول التالي:

الجدول (2) القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الصناعات ألاف الدنانير

السنة	المواد الغذائية	مواد البناء	الصناعات الكيماوية واللدائن	صناعة المعادن	صناعة المنسوجات	صناعة الاثاث	خدمات صناعية	أخرى	المجموع
2009	6033.0	65793.0	1218.3	1289.4	0.0	1402.2	5260.7	5788.1	86784.7
2010	4476.9	58967.6	1421.0	808.7	1230	780.6	1770.9	20014.6	89470.3
2011	289.5	8297.9	150.0	-	-	-	60	112317.8	121115.2
2012	2362.2	31926.4	1076.0	-	-	-	454.5	15617.3	51436.4
2013	420.0	9414.2	4499.7	274.0	237	202.5	-	10381.5	25428.9
2014	2090.3	20613.9	50.0	-	-	-	-	5565.0	28319.2
2015	-	450.0	-	-	-	-	-	2287.2	2737.2
الاجمالي	15671.9	195463.0	8415	2372.1	1467	2385.3	7546.1	171972.5	395291.9

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي المجلد 55-56-57 ، 2014-2016-2017 .

وبالاطلاع على الجدول السابق يتضح أن المصرف كان متنوعا في توزيع قروضه على عدة صناعات حيث كان للصناعات مواد البناء الحصة الاعلى، وفي المرتبة الثانية كانت الصناعات الغذائية والتي تشمل كل من مصانع المعكرونة والسميد والمخابز والشوكولاته والمشروبات وعصائر الفواكه ورب التمر وتعبئة المياه ومعاصر الزيوت وغيرها من الصناعات الغذائية، ثم الصناعات الكيماوية واللدائن والتي تشمل الاثاث البلاستيكي وخراطيم المياه وتحبيب مادة (PVC) وغيرها، ثم الانشطة الخدمية والتي تضم معامل التحليل والمختبرات والعيادات الطبية والبيطرية ومراكز التدريب الرياضية، مع العلم بأن معظم الصناعات التي يمولها المصرف تعتمد على المواد الخام الاولية المحلية من القطاع الزراعي والصناعي أو القطاع الاستخراجي بالنسبة لمواد البناء.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن اجمالي حجم التمويل المقدم من المصرف كان في تزايد إلى سنة 2011 ثم بداء بالانخفاض.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

من خلال استعراض الورقة البحثية التي تم إجرائها على حجم التمويل المقدم من مصرف التنمية لقطاع الصناعة في ليبيا توصلت إلى النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أن هناك تذبذب واضح في حجم القروض المقدمة لقطاع الصناعة خلال فترة الدراسة وخاصة بالنسبة للقروض المقدمة من المصرف موضوع الدراسة.
2. بينت النتائج تدني نسبة القروض المقدمة من مصرف التنمية إلى إجمالي القروض الممنوحة لقطاع الصناعة حيث تراوحت هذه النسبة خلال فترة الدراسة بين 0.25 ٪ إلى 1.44 ٪ وهي نسبة منخفضة جداً.
3. أشارت النتائج إلى إنخفاض حجم القروض المقدمة من مصرف التنمية في السنوات الاخيرة من الدراسة حيث أنها بدأت في الانخفاض منذُ سنة 2011م إلا أن القروض المقدمة لقطاع الصناعة من المصارف التجارية قد إرتفعت خلال نفس الفترة.

4. إن القروض الممنوحة من مصرف التنمية كانت موزعة على العديد من الصناعات حيث أن المصرف يوزع قروضه على أكثر من سبعة صناعات، وأن هذه القروض كانت تتذبذب من سنة إلى أخرى والنصيب الاكبر كان لصناعة مواد البناء.

ثانيا: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية، فقد تم صياغة مجموعة من التوصيات أهمها:

1. إن المصارف المتخصصة بشكل عام ومصرف التنمية الليبي بشكل خاص يعتمدون على رأس المال وبالتالي يجب زيادة رأس مال المصرف بشكل يمكنه من تلبية الطلبات المقدمة له من قبل الشركات العامة والخاصة للحصول على القروض اللازمة منه.

2. على الدولة الليبية أن تهتم أكثر بتوفير التمويل اللازم للقطاع الصناعي حيث يجب زيادة حجم المبالغ المخصصة لمصرف التنمية في خطط التحول من خلال زيادة نسبة المصرف من الايرادات العامة للدولة.

3. ينبغي التركيز على تقديم القروض للصناعات التحويلية التي تعتمد على المواد الخام المحلية وأن توزع هذه القروض على أكبر عدد من هذه الصناعات وعدم التركيز على صناعات معينة فقط.

4. ضرورة قيام المصرف بإضافة صيغ التمويل الاسلامي التي تتماشى مع الشريعة الاسلامية وذلك لزيادة حجم التمويل الممنوح ولضمان سداد قيمة هذه القروض مستقبلاً لأن فئة كبيرة من المجتمع في ليبيا لا تتعامل مع المصارف بسبب تعاملاتها الربوية.

قائمة المراجع:

1. رضوان الشيخ محمد، مزايا التقدم الصناعي وتبعاته، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد366، مارس2001.

2. عيسى إبراهيم، وأخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1989.

3. طارق عبدالخالق المصري، واقع الصناعة التحويلية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، 1997.

4. فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار الوحدة، بيروت، 1992.

5. سيد الهواري، الاستثمار والتمويل، دار الجامعة، الطبعة الاولى، 1983.

6. ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل، 2001.

7. كانجو عبود وأخرون، الادارة المالية، عمان، الطبعة الاولى، 1997.

8. أحمد عبدالعزيز الألفي، المدير المساعد لبنك التنمية الصناعية المصري، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 1997م.

9. صالح الأمين الأرباح، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار رباح للطباعة والنشر والتوزيع، ليبيا، 1996م.

10. صالح الامين الارباح، الجهاز المصرفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الاولى، 1985.

11. قانون إنشاء مصرف التنمية الصادر في 1981.

12. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55-56-57 ، 2014-2016-2017.

13. غازي عبدالوهاب درويش، الطاقات الانتاجية المعطلة للصناعات التحويلية في الجماهيرية، ليبيا، سرت: د.ن، 1996.